

التنازع و الاشتغال و الاستثناء بين القرآن الكريم وأقوال النحويين

Conflicting, Operation, and exception between Glorious Qu'ra and g grammarian's sayings

Dr. Adnan Tuhmasbi

Dr. Jalil H. P. Talbi

Assist. Lect. Mohammad El-Taif

د. عدنان طهماسبی^(١)

جليل حاجي بور طالبي^(٢)

م.م. محمد الطيف^(٣)

الملخص

لقد كان الدافع الأول لنشأة النحو هو حفظ القرآن الكريم من اللحن والتحريف وفهم معانيه. والقرآن في صورته المطلقة الحرة من كل قيد، هو الذي ثبتت الأساليب العربية وأنماطها، وجدير بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدى ويهتدى به العاملون لإرساء قواعد اللغة وإبقائها في سلامتها وصحتها. ولولا القرآن الكريم لتعقدت هذه القواعد، فباهتمامنا به نتخلص من شر هذه التعقيدات المملّة. ولما أنّ القرآن يفوق الشعر العربي ونثره مبنی ومعنى، لأن أسلوبه بعيد كل البعد عن الضرورات والشواذ التي يحفل بها الشعر فعلينا أن نعتمد على القرآن في استنباط قواعد النحو اللغة الذي استندوا اليه بلا اعتدال ولا قصد. فالورقة هذه ليست إلا محاولة لاستنباط القواعد العربية اعتماداً على كتاب الله، راجين أن يسدد عزوجل خطانا. وسلكنا دربنا في هذه الورقة على الكتب النحوية التي شيدت صرح النحو القرآني لاسيما "معاني النحو" لـ د. فاضل السامرائي، و"نحو القرآن" لـ د. عبدالستار الجواري.

Abstract

Mehmet Science Syntax keep my Karim al Althryf understanding the sciences Manyh Valvaq Deutsch La Tnfk as al-Fhv Alzy homes come on,

١ - أستاذ مشارك في اللغة العربية و آدابها بجامعة طهران.

٢ - طالب الماجستير في اللغة العربية و آدابها بجامعة طهران.

٣ - ماجستير في اللغة الفارسية بجامعة طهران.

Vnmt Fihe, Vakhzt my Vtakhz Alshvahd facing Layatyha Albatl Baltklf world starts turning.

Falqran per Svrth Altqh Alhrh Total indicating, Ho Alzy Sign Alasalyb Deutsch Vanmatha, Vjdyr Ban al-mithal move Salybh Vtrakybh Alzy Yqtdy Vyhtdy to Alamlvn Larsa' Allghh Vabqayha per health and health rules. Vlvla al-Karim Ltqd jurisprudential-rule situation, Fbahtmamna to get my Ntkhls Almlh various complexity of the situation.

Vbma lodging it Yfvq al-Arabi Vnsrh extension of genotypic, Lan unlikely Slvbh total cost of bus extension Valshvaz Alzrvrat Albd as strange as Htznt Allghh Alzy Astndva layer moderation provincial disaster pla.

. Falvrqh situation except Mhavlh Lastnbat jurisprudential-rule list Deutsch Atmada Ali Book of Allah, Almighty Khtana Ysdd Rajin lodging it. Vslkna Drbna advertisement Alvrqh Ali books Alnhvyh situation facing Scheidt Srh Syntax Alqrany Lasyma "semantics Syntax" Lfazi Al, and "as al" Lbdalstar Jiwari..

المقدمة

إنّ العلاقة بين اللغة والقرآن الكريم علاقة وشيجة منذ أوائل نزوله، فإنبرى أولوا الألباب التفكير في معانيه والتدبر في آياته، فجاءت آراؤهم وآثارهم لتؤسس المرسى لنشأة علم النحو وبناء صرحه. و النحوالعربي، كغيره من العلوم العربية، نشأ في كنف النص القرآني وكان في مقدّمة العلوم التي اعتنى بها، إذ كانت الغاية منه صيانة القرآن وحفظه من وقوع اللحن والتحريف في قراءته.

وموقف النحاة من القرآن و من حيث الشواهد على ذلك كثيرة، منها أنّ كتاب سيبويه، و هو قمة الدراسات السابقة عليه، ينطوي على الإستشهاد بالشعر العربي القديم من حيث الإستقراء وتقرير الأصول، والإحجام عن الإستشهاد بالقرآن إلا قليلاً، فضلاً عن ذلك فإنّ معظم الآيات القرآنية الواردة في كتبهم تذكر بعد الشعر، كأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الإستشهاد.

(ولعلّ الصراع السائد بين القبائل والنعرات القومية والمجاهات الدامية بين المعتزلة والأشاعرة والفروع المنتمية إليها والافتتال إن صحّ القول بين هؤلاء وأتباعهم دفع كثير من العلماء، ومنهم سيبويه، أن يتوخوا الحذر في الإسناد و الإستشهاد بالآيات القرآنية خوفاً من البطش والتنكيل والتشهير الذي طال العلماء به آنذاك. ومن يتحرى ما جاء به علماء النحو يرى أثر المذاهب التي اعتقونها، ولا يخفى عن بال القارئ الكريم أثر مدرسة جنديسابور وعلم الكلام و الفلسفة في تلك الحقبة، إذ تقوّمت بها كثير من الآراء و الاستنباطات الشرعية والمتمثلة بقضية العامل والمعمول التي فنّدها ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة؛ فلهذا جاء الإستشهاد بكلام العرب، علماً أنّ القرآن كلام العرب المفضل لدى الجميع، ونحن لاننكر و من الأخرى أن نقول: ليس لنا الحق أن نسأل: لماذا استشهدوا بكلام العرب؟ ولكن لنا أن

نتساءل: ألم نقبل بأن القرآن جملة و تفصيلاً هو كلام العرب الأمثل؟ هو تنويج بلاغتهم التي تمخضت من سوق عكاظ والأندية الأدبية).^(٤)

والنحو القرآني ليس نحواً جديداً أو مبتكراً أو منفصلاً عن النحو العربي، ذلك أن النحو العربي متوحد الأصول، ولكن حسبنا الاستدال على أن هناك اتجاهاً نحوياً نشأ في رحاب القرآن الكريم، وتوجه وجهه نحوية قرآنية خالصة وهو النحو القرآني، غير أنه ليس مستقلاً، بل نشأ مختلطاً ومتداخلاً مع اتجاه آخر فرضته النزعة التعليمية، والتأثر بالعلوم الفلسفية و المنطقية على أثر الانحراف والخلل الذي أصاب الدرس النحوي مطلع القرن الثاني للهجرة وهو ما اصطلاحنا عليه بالنحو غير القرآني. وهذان المنهجان متداخلان ويصعب الفصل بينهما، حتى عدّ إحدى الصعوبات التي واجهت البحث. و كانت مسألة تعارض القاعدة النحوية مع النص القرآني قد شغلت الباحثين، وفي ظل الدعوات الداعية الى تيسير النحو العربي وتطور مناهج دراسة القرآن الكريم وظهور الدعوات التي أصبحت ضرورةً ومطلباً ملحاً بوجوب تصحيح منهج النحو العربي وإعادة مساره إلى ما كان عليه، وإعادة صلة النحو بالقرآن الكريم. ظهرت الحاجة إلى نحو يستمد أصوله من سندٍ قوي وثابت هو نص القرآن الكريم، وهذا النحو يقرب ما تباعد ويوصل ما انفصل لنخلص إلى نحو جديد في عرضه، قديم في أصوله وجذوره لتبقى العربية ما بقي القرآن.

لقد كثرت الآراء النحوية في أبواب التنازع، الاشتغال و الإستثناء التي تعد مثلاً على صعوبة هذا النحو على المتعلمين واشتد الخلاف بين النحاة، وأخذوا الشواهد القرآنية التي لم تطابق قواعدهم، فكثرت التقديرات والتعليقات. فالباحث هذا يتناول دراسة حول مباحث التنازع والاشتغال والإستثناء لإستنباط و تسهيل هذه المباحث اعتماداً على الآيات القرآن الكريم.

خليفة البحث: هناك مقالات قد ألّفت حول باب التنازع والاشتغال، فمن هذه الدراسات: مقالة "الاشتغال والتنازع (بين الواقع اللغوي والقواعد وتأثر النحاة بأصول الفقه) لحسين شمس آبادي، ومقالة "أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد وبناء" لحفطي حافظ اشتية، ومقالة "التنازع أو الأعمال في النحو العربي قراءة معاصرة" لشوقي المعري، ورسالة "الاشتغال والتنازع في ضوء القرآن الكريم وقراءاته" لمحمد أنس ناجي.

التنازع:

هو توجه عاملين إلى معمول واحد، فالعاملان يتنازعان هذا المعمول، و لذا سُمّي عند النحاة التنازع. و لم يذكر سيبويه اسم التنازع و قال: (هذا باب الفاعلين و المفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل

٤- طهماسبی، عدنان و سعد الله هسايوني (صيف ١٣٩٢ش). مقالة نحو المعاني و معاني النحو. العدد ٢، مجلة أدب عربي (جامعة طهران).

بفاعله مثل الذى يفعل به، و ما كان نحو ذلك.^(٥) وكذا المبرد إذ قال: (هذا باب من إعمال الأول و الثانى و هما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر).^(٦)

و لا خلاف بين البصريين و الكوفيين في أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، و لكن اختلفوا في الأولى منهما، فذهب البصريون إلى أنّ الثانى أولى به؛ لقربه منه، و ذهب الكوفيون إلى أن الأول الأولى به، لتقدمه. إنّ العامل الثانى هو الأولى بالعمل لقربه من المعمول ولم يأت في القرآن الكريم إعمال العامل الأول.

وقد استعمل أسلوب التنازع في القرآن في أربع و ستين آية، وكل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن كان على إعمال الثانى ولم يرد في القرآن إعمال الأول. ومن شواهد القرآنية التي قد أعمل الثانى في المعمول: قوله تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف ٩٦) وهنا أعمل العامل الثانى، ولو أعمل العامل الأول لقليل: آتوني أفرغه عليه، أي آتوني قطرا أفرغه عليه. وقوله تعالى ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ﴾ (الحاقة ١٩) ولو أعمل الأول لقليل: هآؤم اقرءوه كتابيه. وقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الروم ١٦). ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (النساء ٢٦). ﴿رُسُلًا مَبْشِرِينَ وَنَذِيرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء ١٦٥). ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ (طه ١٣)، ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ﴾ (السجدة ١٤)، ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ (البقرة ٦٠)، ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلَّى فِي الْمِحْرَابِ﴾ (آل عمران ٣٩)، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَ رَحْمَةً وَ بُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل ٨٩)...

(قوله تعالى في أصحاب اليمين: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ﴾ (الحاقة ١٩)، جعل (الكتاب) مفعولاً للقراءة، ولم يجعله لإسم الفعل لأن القراءة والإطلاع على الكتاب أهم من مجرد المناولة، لأن فيه فلاحه و فوزه أما المناولة فلقصده القراءة واطلاعهم عليه، ولو أعمل المناولة فيه لقال (هآؤم اقرءوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير وهو خلاف المقصود.^(٧)

وذلك واضح عندما تقول (نَبَّهْتُ ونصحت زيدا) و (نَبَّهْتُ ونصحت زيدا) والفرق بينهما فأنّ الإهتمام في مثال الأول بالنصيحة ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول (نَبَّهْتُ). وأما في قولك الثانى فإن الإهتمام فيه بالإنتباه لِأَنَّك أعملته في الإسم الظاهر، وأما النصيحة فقد أعملتها في ضميره والاسم الظاهر أقوى من الضمير.

(وأيضا لو أعملت الأول في العطف نحو(جاء و رجع خالد) لفصلت بين العامل و معموله بأجنبي، و لعطفت على الشئ و قد بقيت منه بقية. أى عطفت على بعض الجملة قبل أن تتم، وكلاهما خلاف الأصل، فإن أعملت الأولى أضمرت في الثانى كلما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإذا أعملت

٥- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ١. ط ٣، تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٩٨م. ص ٧٣.

٦- المبرد، أبو العباس. المقتضب. ج ٤. ط ٣. تحقيق محمد عبد الخالق عظمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامى. ١٩٩٤م. ص ٧٢.

٧- السامرائي، فاضل صالح معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣م. ص ١٢٧.

الثاني أضمرت في الأول المرفوع والمنصوب العمدة. ولا يضمن غير ذلك تقول (ذهب و رجعا المحمدان) على إعمال الأول في الاسم الظاهر والثاني فيضميره، أيذهب المحمدان ورجعا.^(٨) في قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (الأحزاب ٣٥) (فاسما الفاعل «الحافظات» و «الذاكرات» لم يعملوا في ما عمل فيه الأولان «الحافظين والذاكرين» استغناء عنه).^(٩) من الواضح أن العلماء حددوا العامل في بحث التنازع بالفعل، و اسم الفاعل و اسم المفعول؛ أى ما يعمل عمل الفعل، و بعض النحويين انحازوا الى الحروف و التنازع بين الفعل الناقص و التام. و قد أجاز بعض النحاة كالفارسي (٥٩٨-٥٤٧) و منه قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا...﴾ (البقرة ٢٤) حيث تنازع «إن» و «لم» الفعل بعدهما.

(و ذهب جمهور النحاة الى امتناع التنازع بين الحرفين أو بين حرف و غيره لأن الاعمال قد يؤدي الى الإضمار و لايجوز الإضمار فى الحرف).^(١٠)

و يرى الدارسون المحدثون: إنَّ بحث التنازع من أكثر الأبحاث النحوية تعقيداً واضطراباً. يقول عباس حسن: (يعد باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له).^(١١)

يرى سيبويه أنَّ الفعل الثاني هو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه دون الأول، لأنَّه لا يوجد فى العربية تنازعٌ بين العاملين على معمول واحد. علينا بالإكتفاء بالصيغ الواردة فى القرآن، فيعمل الثاني ويحذف من الفعل الاول لدلالة الثاني عليه ولدلالة السياق، وأنَّ المراد بالحذف هنا هو أنَّه مفهومٌ من المقام، وقد عبر سيبويه عن حذف المعمول فى التنازع بأنَّه "تَرَكَّ للعلم به" مرة و بأنَّه "استغناء عنه لعلم المخاطب به" مرة أخرى. وتبع ابن مضاء رأى سيبويه، و قد حمل فى كتابه "الرد على النحاة" حملةً على نخاة البصرة و الكوفة لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها، فعقّد الباب تعقيداً بالغاً فأضافوا عليه صوراً لا تليق بالنحو إذما نبغي من ورائه إلّا الإبانة فأين هذا من ما أوردناه من حديث هولاء والإبانة.

الاشتغال:

والحديث عنه ذو شجون ولنبدأ الحديث عنه بكلام الانصاري: (هذا الباب يسمى باب الاشتغال، و حقيقة أن يتقدم اسم و يتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف، و كل من الفعل والوصف المذكورين

٨- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣م. ص ١٢٤.
٩- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ١. ط ٣، تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٩٨م. ص ٧٣.
١٠- الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ج ٢. القاهرة: المكتبة المصرية. ١٩٩٥م. ص ١٩٢.
١١- حسن، عباس. النحو الوافي. ج ٢. ط ٢. القاهرة: دار المعارف مصر. بلا تاريخ. ص ٢٠١.

مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً ك: "زيداً ضربته، أو محلاً ك: "زيداً مررت به"، أو لما لا بـ ضميره نحو: "زيداً ضربت غلامه، أو: "مررت بغلامه".^(١٢)

حالات إعرابية الاسم المشتغل عنه:

أولاً: يجب نصبه إذا وقع بعد أدوات التخصيص والاشتغال والاستفهام غير الهمزة، ثانياً: يجب رفعه عندما يقع بعد إذا الفجائية وأن يقع قبل أدوات التي تختص بالفعل، ثالثاً: ويرجح نصبه في خمس صور: أن يقع بعد الاسم أمرٌ أو نهيٌ أو فعل دعائي وأن يقع الاسم بعد همزة الاستفهام و بعد أدوات النفي «ما، لا و إن». رابعاً: ويرجح الرفع إذا لم يكن ما يوجب نصبه، أو يرححه، أو يوجب رفعه. ولكن النحاة لم يجدوا الاسم المشتغل عنه قد ورد بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة و أدوات الشرط في الكلام المنشور. (أما المواضع التي يرحح النحاة فيها النصب فأولهما أن يكون دالاً على الطلب وقد علمت أن الطلب لا يكون خيراً، فالحكم هنا النصب، لأن الاسم ليس بمحدث عنه وليس بعده من حديث).^(١٣)

(و ذهب الفراء «توفي ٢٠٧» إلى أنّ الاسم و الضمير منصوبين بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد، و هذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب لأن كل منصوب لا بُدَّ له من ناصب عند النحاة و لما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسدٌ للمعنى، مفسدٌ للجملة فإنّ الجملة تتمزق و تنحل بتقديرنا (أكرمت خالداً أكرمته) و (سررت خالداً أحببت رجلاً يحبه) و بنحو ذلك من التقديرات. وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو (خالداً أكرمته)، غير مقبول في نحو (خالداً سلمت عليه) و (محمدأ خطت قميصاً له) و كذلك ما ذهب إليه الكسائي، حقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة الاشتغال و لا مشغول عنه بهذا المعنى، و إنّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً في اللغة و مما يدل على ذلك قولهم (محمدأ سلمت عليه/ خالدأ أكرمت أخاه/ سعيدأ انطلقت مع أخيه) فأَي اشتغال في هذا؟ و هل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم فإن الفعل قد يكون لازماً كما نرى).^(١٤)

(أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً ولا داعي لأن نذكر له ناصباً لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنه يمكن أن يقال إن الفاعل في العربية مرفوع والمشغول عنه منصوب و هكذا لا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا وإذا كان لا بد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه).^(١٥)

و كان باب الإشتغال من الأسباب الجوهرية لثورة القرطبي، فدعا إلى إلغاء العامل. إذا كان باب الإشتغال يقوم في جوهره عند النحاة على عدم جواز إعمال الفعل في الاسم الظاهر و ضميره معاً فإن

١٢- الأنصاري، ابن هشام. شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع. ٢٠٠٤م. ص ٤٣٣.

١٣- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. ط ٣. القاهرة: لجنة التأليف و الترجمة و النشر. ١٩٩٢م. ص ١٥٤.

١٤- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣م. ص ١٠٩-١١٠.

١٥- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣م. ص ١١٠.

الباب يواجه إعتراضاً في أصله وذلك عند كثير من المحدثين الرافضين لفكرة العامل، وذلك انطلاقاً من أن العوامل في النحو يختلف عن مثيلاتها من العوامل الأخرى فهي ليست طبيعية وإنما هي من صنع المتكلم للمزيد راجع الخصائص لابن جني ويمكن له أن يغفلها ولكن يكون قد خالف القواعد النحوية، فقاعدة النحاة أن لكل منصوب ناصباً هي التي حملتهم على ذلك التقدير.

بعض الشواهد القرآنية لاتتفق مع القواعد:

قوله تعالى ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِبْرَاهِيمَ﴾ (الأنبياء ٦٢)، ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾ (التوبة ٦)، ﴿إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ...﴾ (النساء ١٢٨) و﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ...﴾ (النساء ١٧٦). وفي قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت/١٧). (القاعدة النحوية تفرض أن تقرأ (ثمود) بالرفع، لأنه "أما" تفصل ما بعدها عما قبلها، ليكون ما بعدها مبتدأ، فهي مثل: "إذا" لا يحمل بواحد منها آخر على أول مثل "ثم" و"الفاء".^(١٦) وقد جاءت قراءتان قرآنيتان خلافاً صريحاً لهذه القاعدة، (إحداها نصباً بالتثنية، والأخرى بالرفع).^(١٧)

وقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) يرجحون النصب دفعا للوصف المخجل بالمقصود، أي: كي لا تكون جملة "خلقناه" صفة لشيء، فيترب على ذلك أن يكون ما خلقه الله تعالى بقدر، في حين يكون خلق غيره بغير قدر وليدل ذلك على عموم الأشياء والمخلوق. وقد جاء في إحدى القراءات بالرفع على أنه خلقناه في الموضع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن، وبقدر حال. في قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...﴾ (النور ٢) و﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا...﴾ (المائدة ٣٨) حكمه النصب، لأنه معقوب بالطلب الامر ولكن الآية جاءت بالرفع خلافاً للقاعدة. ولكن قرئ قوله تعالى ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (النحل ٣١) بالنصب خلافاً لوجه الرفع المرجح (و أعربوا جنات: اسما مشتغلاً عنه، مفعولاً، منصوباً بفعل محذوف، و التقدير: يدخلون جنات عدن يدخلونها)، الجدير بالذكر هي من الحالات التي لا يوجد فيها موجب الرفع أو للنصب، أو ترجيح النصب أو تساوى الرفع والنصب في الجواز، يرجح النحاة الرفع في غير الحالات المذكورة؛ لأن النصب يوجب الإضممار، و الإضممار خلاف الأصل. (و في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ (الرحمن ٢/١) جملة اسمية ذات وجهين، و الجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ﴿خلق الأنسان * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن ٤/٣) ثم جاء جملتا ﴿الشمس * والقمر بحسبان * والنجم والشجر يسجدان﴾ (الرحمن ٦/٥)، برفع

١٦- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ١. ط ٣، تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨ م. ص ١٩٥.
١٧- القيسى، أبو محمد مكي بن أبي طالب. مشكل الاعراب القرآن. ج ٢. ط ١. تحقيق حاتم صالح الضامن. دمشق: دار البشائر. ٢٠٠٣ م. ص ١٨٧.

الشمس و النجم و عطف عليهما بقوله تعالى: ﴿و السماء رفعها﴾ (الرحمن ٧) بالنصب و ذلك خلاف القاعدة^(١٨).

تفسير اعراب الاسم رفعاً و نصباً مع وسيلتين: أ- المعنى و ب- البلاغة
أ- كما تعرفون كان المعنى هو الباعث الأساسي لنشأة النحو العربي. لذلك جاءت تعريفات النحاة للإعراب (بأنه تفسير للمعنى، و رأوا الحركات دوال على المعاني).^(١٩) (إن المعنى في التوجيه النحوي يجب أن يبعث من جديد، ويعاد له الاعتبار، فبه نزول ما ران على مهجة المنهج النحوي من غبار، و نحى سنناً حميدة خط رسومها فحول النحاة، فلطالما تواصلوا بالأ نغمض العين عن المعنى في توجيه النحو، وسعوا إلى زرع التلاؤم بين الإعراب و المعنى، حتى اذا شب النزاع، و التجارب بينهما، حسم بعضهم الأمر مبكراً فنأدى بضرورة التمسك بعروة المعنى).^(٢٠)

ب- البلاغة تؤأم النحو، (نتعلم في النحو مثلاً مواطن تقديم المبتدأ و مواطن تأخير، فإذا ما قدنا علمنا هذه القواعد بالغاية الفنية التي دعت إلى التقديم و التأخير، نكون قد تعلمنا القاعدة النحوية و المعنى المراد منها).^(٢١) مع الأسف انحاز النحاة إلى النحو فجعلوا اهتمامهم نحو معيار الخطأ و الصواب في العبارة وفق معيار النحو و تركوا للبلاغيين معايير القبح والجمال.

التقديم و التأخير في نظر الجرجاني: (باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بريعة، و يفضى بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عندك أن قدم فيه شيء و حول اللفظ من مكان إلى مكان).^(٢٢) كما قال شيخ النحاة سيبويه حول هذا الباب: (كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم، و هم يبيانه أعنى و إن كانا جميعاً يهماهم، و يعنياهم).^(٢٣)

يمكننا هنا أن نذكر بعض الامثلة التي توضح الفرق بين الرفع و النصب من جهة المعنى، تقول (خالدأ أكرمته) و (محمد أكرمته) فما الفرق بين التعبيرين؟ قال تعالى ﴿والأنعام خلقها لكم فيها دَفء...﴾ (نحل ٥) بالنصب و قال ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون...﴾ (شعراء ٢٢٤) بالرفع، هل تكون بمعنى واحد؟ قال الزجاجي فى الايضاح: (الفرق بين ضربت زيدا و زيدت ضربته، أنك اذا قلت ضربت زيدا، فانما أردت أن تخبر عن نفسك و ثبت أين وقع فعلك، و اذا قلت زيدت ضربته، فانما أردت أن تخبر عن زيد).^(٢٤)

١٨- لأنصاري، إبن هشام. شرح شذور الذهب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع. ٢٠٠٤م. ص ٤٣٥.

١٩- ابن جني، أبو الفتح. الخصائص. ج ١. تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب العلمية. ١٩٥٢م. ص ٣٥.

٢٠- المصدر نفسه. ج ٣. ص ٢٥٥.

٢١- البكري، شيخ امين. البلاغة في ثوبها الجديد (علم المعاني). بيروت: دار العلم للملايين. ١٩٧٩م. ص ٥٢.

٢٢- الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الاعجاز. ط ٣، تعليق محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني. ١٩٩٢م. ص ١٠٦.

٢٣- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ١. ط ٣، تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م. ص ٣٤.

٢٤- الزجاجي، أبو القاسم. الايضاح في علل النحو. ط ٣. بيروت: دار النفائس. ١٩٧٩م. ص ١٣٧-١٣٦.

و مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح ففيها نظر فيما نرى، و ذلك أننا نعتقد أنّ لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً. و بتعبير آخر أنت قدمت المنصب في الاشتغال الحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، الحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساساً. فالفرق بين قولنا (محمدًا أكرمته) و (محمدًا أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدًا، و جعلت اخبارك عنه و هو مدار الاهتمام. أما الاولى فقد قدمت فيها محمدًا للإهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإن الاخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضى السياق أن تخص محمدًا بحديث، و أما (محمدًا أكرمت) فللاختصاص، كل ترجيح من دون النظر الى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس. (ولكن الفرق بينهما أنّ الحديث فى الابتداء يدور أساساً على المبتدأ، بخلاف الاشتغال الذى يدور فيه الحديث على شيئين: أمر أساسى و هو المسند اليه و أمر دونه و هو المنصب المتقدم و بهذا نستطيع أن نقول ان الاشتغال مرحلة دون المبتدأ، و فوق المفعول، إذ هو متحدث عنه من جهة لكنه لا يرقى الى درجة المبتدأ فيكون معنى الاشتغال على هذا إنه إنما جرى بالاسم المنصب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند اليه، فهو الاسلوب على صورة المبتدأ و الخبر).^(٢٥) الاسماء المرفوعة المتقدمة على أفعالها غير المنشغلة، فتلك تخرج من باب الاشتغال، فالاسم المتقدم مبتدا و الجملة التي تليه خبراً له.

وكان الاستاذ إبراهيم مصطفى دعا إلى تجديد النحو و إحيائه بإلغاء العامل أيضاً. و قال (إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل فى مثل (زيد رأيته) أن يكون متحدثاً عنه مسند اليه، فليس إلا الرفع، والاسم أت فى موضعه من الكلام. و إذا أردت أن هذا الاسم إنما سبق تنمة للحديث، و بيئاتاً له لا متحدثاً عنه، فالحكم النصب... و قد تقدم عن موضعه، و رأى حركة الرفع علامة إسناد. و الجر علامة الإضافة. و جعل المنصوبات مكملات، و تناول باب الاشتغال ضمنها، فاستعرض الأوجه الخمسة).^(٢٦) تبين لنا أنّ للرفع غرضاً و للنصب غرضاً آخر، أي النحاة قدموا الاسم على فعله و رفعوه لمعنى، و قدموه عليه منصوباً لمعنى مختلف.

و هنا نقدر مقاصد الرفع و نصب الاسم المتقدم على أساس الامثلة القرآنية:

(و في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا...﴾ (الحجر ١٩)، فالكلام على الله تعالى لا على الأرض، ولكن قدم الأرض للإهتمام بها من بين ما ذكر، و الحديث عنها من بين ما عدد فقال ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا...﴾ فإنه و إن كان الكلام فى الأصل يدور على الله تعالى و قدرته، حض الأرض بالإهتمام فقدمها و الكلام فيها قبل و بعد على الله تعالى، و لو رفع (الأرض) لكان الحديث يدور عنها و

^{٢٥} - السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣ م. ص ١١٤-١١٣.

^{٢٦} - مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو. ط ٣. القاهرة: لجنة التأليف و الترجمة و النشر. ١٩٩٢ م. ص ١٥٣.

الاستناد إليها و السياق غير ذلك).^(٢٧) والنصب في قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر ٤٩) فالمقصود هو تعميم كون الخلق و حاشاه أن يشاركه في ذلك سواء، و أنّ النصب هنا دلالة على معنى ليس في الرفع، و في الآية ﴿و الأنعام خلقها لكم فيها دفاء و منافع و منها تأكلون﴾ (النحل ٥) تقدم المفعول به لأن له أهمية خاصة و تكاد تكون عماد حياة قوم، و كذلك في قوله تعالى ﴿والبطن جعلناها لكم من شعائر الله﴾ (الحج ٣٦) تعد البطن من شعائر الله وفقاً لهذه الآية و تقدمت منصوبة لأجل أهميتها.

و أنّ النصب يتكرر كثيراً في القرآن لإظهار عظمة الخالق:

﴿و السماء بنيناها بأيدي و إنا لموسعون﴾ و ﴿و الأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾ (الذاريات ٤٧-٤٨) و ﴿و الأرض بعد ذلك دحله﴾ (النازعات ٣٠)، و ﴿و الأرض مددناها﴾ (ق ٧).

نهاية، تبين لنا أنّ الارتباط بين النحو و البلاغة أصيل و لماذا لا يتوجه النحاة المتأخرون بهذا الارتباط القديم و الوثيق بينهما؟ يقول الجرجاني: (و هذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرغ بالابتداء، و بنى الفعل الناصب كان له عليه، و عُدّي إلى ضميره فشغل به كقولنا: ضربت عبدالله، عبدالله ضربته، فقال: فإنما قلت عبدالله فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل و رفعته بالابتداء).^(٢٨)

المدخل الأساسي للتسهيل يجب أن يتوجه الى أن الأوجه الإعرابية الخمسة جاءت في كتب النحو ليست أحكاماً يقينية، بل إن وجهي الرفع و النصب الأساسيين و لا يجوز أن نقول ترجيح الرفع أو النصب أي جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح. إنهما «رفع و نصب» و حسب.

الإستثناء:

(هو إخراج ما بعد «إلا» أو إحدى أخواتها من أدوات الإستثناء، من حكم قلبه، نحو (جاء الطلاب إلا سعيداً) و هو الشيء المخرج من المجموع. و قد وضعت العربية القواعد الدقيقة للإستثناء و أكثرت من حروفه و فرقت بينهما في بعض الأحوال فصار الإستثناء فيما باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية).^(٢٩) أركان الإستثناء ثلاثة: ١- المستثنى منه ٢- أداة الإستثناء ٣- المستثنى. وأهم أدواتها "إلا" و هي حرف، و "غير و سوى" اسمان، و "خلا وعدا وحاشا" هي حرف جر. (الأصل في "إلا" الإستثناء وقد استعملت وصفاً، والأصل في "غير" أن تكون صفة وقد استعملت في الإستثناء، والأصل في "سوى" و "سواء" الظرفية، وقد استعملت بمعنى "غير").^(٣٠)

٢٧- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣ م. ص ١١٥.
٢٨- الجرجاني، عبدالقاهر. دلائل الإعجاز. ج ١. ط ٣، تعليق محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني. ١٩٩٢ م. ص ١٣١.
٢٩- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣ م. ص ٢١٢.
٣٠- السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو. ج ٢. حيدر آباد: مطبعة دائرة العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية. ١٣٥٩ هـ. ص ٧٧.

(أما "غير": إنَّ غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا... و كل موضع جاز فيه الإستثناء بإلا جاز بغير و جرى مجرى الاسم الذى بعد إلا، لأنَّه اسم بمنزلة، و فيه معنى إلا).^(٣١)
(إعلم أن أصل "غير" الصفة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو (مررت برجال غير زيد)، و إما بالصفات نحو قولك (دخلت بوجه غير الذى خرجت به) و ماهية المستثنى هي المغايرة لما قبل أداة الإستثناء نفيًا و إثباتًا).^(٣٢) (فهى في أصلها و حقيقتها وصف ك (مثل) تقع صفة أو حالاً كسائر الأوصاف، و قد تقدم مقام الموصوف فتعرب حسب موقعها من الكلام).^(٣٣)

وقد استعملت (غير) في القرآن في مئة و ثلاث و ثلاثين آية و لها مواضع إعرابية متعددة مثلاً في قوله تعالى: ﴿أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَ تَكُونُ لَكُمْ﴾ (الأنفال ٧) غَيْرَ هنا اسماً ل (إنَّ) و قوله تعالى ﴿فَلَوْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ (الواقعة ٨٦) غَيْرَ خبراً ل (كان) الناقصة. ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ (البقرة ١٧٣) غَيْرَ منصوبة على الحالية. ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلَى الصَّيْدِ﴾ (المائدة ١) ﴿غَيْرَ مُحْلَى الصَّيْدِ﴾ نصب على الحال من الضمير في عليكم. ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ غَيْرَ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أَوْ الْإِثْرَةَ مِنَ الرِّجْلِ﴾ (النور ٣١).... واضح ماجاءت في القرآن "غير" إلا وصفاً على سبيل النعت أو على سبيل الحال، أو حالة محل الموصوف واقعة موقع الكلام.

(وأما "سوى": قد وردت في القرآن في آية واحدة ولم ترد إلا بمعنى الظرف، من قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَاناً شَوْىً﴾ (طه ٨٥) لأنَّ مادتها اللغوية تدل على أن معناها نقيض معنى "غير"، فلم ترد في العبارة القرآنية على الوجه الذي يزعم النحاة أبداً، بل لقد التفت الفراء إلى الجانب اللغوي فيها فنفى أن تكون "غير" بمعناها، فقال في قوله تعالى من فاتحة الكتاب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ و أما قوله تعالى ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ فإن معنى "غير" معنى "لا" لذلك ردت عليها، و قد قال إنَّ معنى "غير" في الحمد معنى "سوى" وإن "لا" صلة في الكلام).^(٣٤)

و من ادوات الإستثناء «و لا يكون و خلا وعدا و ليس». جاءت "ليس" في القرآن في سبع وستين آية وما استعملت "لا يكون" في القرآن للإستثناء. لا يصح استعمالها بمعنى الاستثناء، لأنَّهما لا يطابقان "إلا" من جهتين: (الأول: من حيث الاستعمال، فإنَّه لا يصح في المستثنى بهما الاتباع، فلا تقول في «ما حضر الطلاب إلا سعيد» و «ما حضر الطلاب ليس سعيد» بالاتباع، ولا في «ما مررت بالطلاب إلا سعيد» و «ما مررت بالطلاب ليس سعيد و لا يكون سعيد». الثاني: من حيث المعنى، فإنَّهما لا يطابقان "إلا"، و ذلك أنَّهما في الأصل للنفي).^(٣٥) وأما "حاشا" ليس اسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما

٣١- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ١. ط ٣، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م. ص ٣٤.

٣٢- الاستر آبادي، الرضى. شرح الرضى على الكافية. ج ٢. تحقيق و تعليق يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس. ١٩٩٦م. ص ١٢٦-١٢٥.

٣٣- الجوالي، أحمد عبدالستار. نحو القرآن. عراق: مطبع الجمع العلمي العراقي. ١٩٧٤م. ص ٦٣.

٣٤- الجوالي، أحمد عبدالستار. نحو القرآن. عراق: مطبع الجمع العلمي العراقي. ١٩٧٤م. ص ٦٦-٦٢.

٣٥- السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو. ج ٢. القاهرة: الناشر شركة العاتك. ٢٠٠٣م. ص ٢٣٣.

يجر حتى ما بعدها ولم تقع في القرآن إلا في آيتين: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف ٣١) و﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ (يوسف ٥١)، وجاءت للتنزيه. و في النهاية حذف هذه الادوات من باب الاستثناء.

ما الفرق بين الإستثناء بـ "غير" و "إلا":

(إن حملت غيراً معنى الإستثناء، «قد تحمل معها معناها الخاص بها أحياناً، فلا يطابق "إلا" تماماً فقولك (ما قام إلا محمد) و (ما قام غير محمد) ليسا متطابقين في المعنى تماماً، فإنك في الجملة الأولى اثبت القيام لمحمد وحده، و نفيتة عن عده، وأما الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل معنى آخر، و هو أن (غير محمد لم يقم) فيكون نفي القيام عن غير محمد و سكت عن محمد. ومعنى ذلك أن ما بعد "إلا" هو المقصود بالإستثناء، و هو الذي يدور عليه الحكم أما في "غير" فإن الكلام قد يدور على ما بعد غير، و قد يدور على "غير" نفسها لا على المجرور بها، نحوه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (النساء ١٧١)، و قولك (ولا تقولوا على الله غير الحق) فالثانية قد تكون بمعنى الأولى، و قد تكون لمعنى آخر و هو النهي عن قول غير الحق، أما قول الحق فمسلوك عنه و هو كما تقول: إن لم تقل الحق فلا تقل غير الحق، أي اسكت).^(٣٦)

حالات الاسم الواقع بعد إلا:

١- وجوب النصب، ٢- جواز النصب على الإستثناء أو الإتيان على البداية. وجاء في كتاب سيبويه: (هذا باب ما يكون فيه المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه و ذلك قولك «ما أتانا أحدٌ إلا زيدٌ» و «ما مررتُ إلا بزيدٍ» و «ما أتاني إلا زيدٌ» كما أنك إذا قلت «مررت برجل زيد» فكأنك قلت «مررت بزيد» فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول... و من قال «ما أنا في القوم إلا أباك» لأنه بمنزلة قول «أنا في القوم إلا أباك» فإنه ينبغي أن يقول «ما فعلوه إلا قليلاً منهم» (النساء ٦٦)).^(٣٧)

الفرق بين الاتباع و النصب من أوجه منها:

وإن الاتباع يدل على ان المستثنى بعض من المستثنى منه، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضاً منهم؛ و إن لا يكون فأنك إذا قلت (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتماً. و إذا قلت (ما حضر الطلاب الا سعيداً) احتمل أن يكون سعيد من الطلاب، و أن يكون منهم و ذلك بأن يكون موظفاً، أو بواباً فيكون منقطعاً. و بهذا نعلم أن الاتباع يدل قطعاً على أنه متصل أما النصب فإنه تعبير احتمالي أى يحتمل الإتصال و الإنقطاع. (وعلى هذا يكون الفرق بين البذل والنصب، قولك (ما قام أحدٌ إلا زيد) بالرفع كان المعنى (ما قام إلا زيد) أي إن قصد اثبات القيام لزيد،

٣٦- المصدر نفسه. ص ٢٢٨.

٣٧- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. الكتاب. ج ٢. ط ٣، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨ م. ص ٣١٩.

وأنّ البدل أهم من المبدل منه، لأنّ المبدل منه على نية الطرح عند النحاة، و إذا قلت (ما قام أحدٌ إلّا زيداً) كان المعنى (ما قام أحد) أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد وهذا هو المهم عندك ثم استثنيت (زيداً) لأنّه خرج عن الاجماع لا لأنّه الأهم. فالمهم في النصب هو الاخبار بالنفي، و المهم في الاتباع هو الاخبار بالاجاب).^(٣٨)

واضحاً ذلك: على أن (إلا) إذا كان ما بعدها مستثنى منصوباً، سميت أداة إستثناء، فإذا كان ما بعد (بدلاً) من المستثنى منه، فإن (إلا) تسمى أداة استثناء ملغاة. فإذا كان المستثنى بإلا مفرغاً، فإن (إلا) تُسمى (أداة حصر). و هي هنا تفيد معنى الحصر و هو من التوكيد، فلاستثناء المفرغ ليس استثناء بحال ولكنه قصر و أداته (النفي و إلّا). مثاله: (ما حضر إلا خالد- ما مررتُ إلا بخالدٍ- ما رأيْتُ إلا خالدًا). ولقد عرفنا أن (إلا) أصل أدوات الاستثناء و بقية الأدوات محمولة عليها.

الخاتمة

يمكننا أن نجمل نتائج البحث بما يأتي:

(١) تعدّ تراكيب القرآن النحوية في آياته الكريمة أبلغ التراكيب وأفصحها فهي على غاية نهايات النظم اللغوي وغاية نهايات السبك النحوي المتين. وهو الاصل الذي ينبغي أن تقعد عليه اللغة، وبه تضبط قواعد النحو.

(٢) النحو ليس محض أشكال ومظاهر وعلامات لفظية يعرف بها معنى الكلام في أبسط صورة وأقرب حياة وأدنى منال، بل فوق تلك العلامات وقواعدها، هو مناط إيضاح المعنى أي طريقة في أداء المعنى واضحاً مؤثراً مفيداً يحسن السكوت عليها، الفائدة بكل ما يقصد إليه في التعبير من إفادة وإثارة وإمتاع.

(٣) بين النحو والبلاغة إرتباط وثيق، وتعدّ البلاغة في حد ذاتها دفاعاً عن بلاغة القرآن الكريم والخدمة قضايها. ولهذا فهو من العلوم القرآنية فموضوع النحو و البلاغة تركيب الكلام وتأليفه؛ لكن تختلف جهة النظر في كل منهما؛ فينظر النحو من جهة الصحة والإستقامة على وفق القوانين العربية بغض النظر عن المقام والحال ومقتضاها. أما البلاغة فتري النظم متعلقاً بالحال والمقام. فمن يفصل بين البلاغة والنحو ففصله تعسفي باطل.

(٤) الإعراب هو الإبانة عن المعاني، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى، والإيضاح في اللغة، وكان الإعراب المفرق بين المعاني في اللفظ، وهو وسيلة لإظهار المعنى.

(٥) ظاهرة الاتساع في دلالة الألفاظ والتراكيب من الظواهر التي عنى بها القرآن الكريم أيما عناية، فنجدّه يوجز في التعبير ويوسع في المعنى.

٦) إنّ اللغة لها نظام يحكمها ويصّر على اطراده، لكن أن خرجت الجملة العربية عن نظامها المألوف فلكل صيغة وتعبير دلالة خاصة بها، لأنّ اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني.

موارد البحث

القرآن الكريم

١. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٩٥٢م.
٢. الأسترآبادي، الرضي، شرح الرضي على الكافية، ط٢، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م.
٣. الأنباري، أبو البركات، اسرار العربية، تحقيق محمد بحجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.
٤. الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، المكتبة المصرية، ١٩٩٥م.
٥. الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
٦. البكري، شيخ امين، البلاغة في ثوبها الجديد (علم المعاني)، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
٧. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الاعجاز، ط٣، تعليق محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ١٩٩٢م.
٨. حسن، عباس، النحو الوافي، ط٢، القاهرة، دار المعارف مصر، بلا تاريخ.
٩. الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو القرآن، العراق، مطبع المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م.
١٠. الزجاجي، أبو القاسم، الايضاح في علل النحو، ط٣، بيروت، دار النفائس، ١٩٧٩م.
١١. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، القاهرة، الناشر شركة العاتك، ٢٠٠٣م.
١٢. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، الكتاب، ط٣، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
١٣. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، حيدر آباد، مطبعة دائرة العثمانية بعاصمة الدولة الأصفية. ١٣٥٩هـ.
١٤. طهماسب، عدنان و سعد الله همايوني، مقالة نحو المعاني و معاني النحو، العدد ٢، مجلة أدب عربي (جامعة طهران)، صيف ١٣٩٢ش.
١٥. ضيف، شوقي، تيسيرات لغوية، القاهرة، دار المعارف، بلا تاريخ.
١٦. الغلايني، مصطفى، جامع الدروس، ط١، القاهرة، دار السلام، ٢٠١٠م.
١٧. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل الاعراب القرآن، ط١، تحقيق حاتم صالح الضامن، دمشق، دار البشائر، ٢٠٠٣م.
١٨. المبرّد، أبو العباس، المقتضب، ط٣، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.

١٩. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط٣، القاهرة، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، ١٩٩٢م.